

الإصلاح والتغيير بين سياقين

بعد خروج كوكبة من قيادات إعلان دمشق وأعضاء مجلسه الوطني من السجن، الذي أمضوا فيه سنتين ونصف تنفيذاً لحكم جائر، كان لابد للأسئلة أن تطرح مجدداً حول دور الإعلان وفعاليته والمهام التي تصدى لها وما زال بإمكانه أن يقوم بها. وكل تلك الأسئلة وما شابهها كان من الطبيعي طرحها بل والترحيب بالحوار حولها، فالمراجعة والنقويم لا شك أنهما مطلوبان وضروريان، لكن ما لفت الانتباه هو التساؤلات المنطلقة من هاجس أمني، وتمحورت حول الخطوات الانعطافية المتوقعة من الإعلان بعد عودة بعض قياداته. وهي تساؤلات ما زالت مصرة على رؤية ائتلاف إعلان دمشق كحركة تغيير مفاجئ أو انقلابي، يكون من السهل احتواؤها خارجياً ومن ثم اتهامها بالتآمر والاندرج في مخططات عدوة!

هذه الرؤية هي نفسها التي هدفت إلى اتهام الإعلان، وزج تلك المجموعة الكريمة من قادته ونشطاته في السجن، بعيد انعقاد مجلسه الوطني الأول أواخر ٢٠٠٧. ومجدداً، لم يرغب أصحاب هذا الهاجس الأمني برؤية الفكرة الإصلاحية التي مثلت جوهر دعوة إعلان دمشق إلى التغيير الوطني الديمقراطي، بكل ما حددته في ذلك التغيير من علنية و سلمية وتدرج وأمان، يكفل مشاركة جميع السوريين في إصلاح شؤون بلدهم بعد عقود مديدة من الإقصاء والتأخر، ولم يكن لتلك الدعوة إلا أن تكون إصلاحاً يندرج التغيير العميق في إهابه. لكن الأمنيين لم يروا كل ذلك، بل رغبوا في أن يروا، ولهم مصلحة في أن يروا، الجانب التغيير كجانب انقلابي انسجاماً مع تاريخهم وتراثهم القريب العهد. من هنا، جاء فصلهم لمصطلح التغيير عن الإصلاح، وإصرارهم على رؤية التغيير كثورة وانقلاب، من السهل إدراجه في سياق الضغوط والعوامل الخارجية المواتية.

وبالأصل، فكل إصلاح يؤدي إلى تغيير وتقدم، ولرب إصلاح أكبر من ثورة كما كان المفكر السوري الراحل (الباس مرقص) يقول، كونه يسعى لتصحيح ما فسد. بينما لا يؤدي كل تغيير إلى إصلاح، بل قد يؤدي إلى تراجع وعودة إلى الخلف، كما يحدث نتيجة للمؤامرة أو الانقلاب العسكري.

ونظراً إلى أن تاريخنا الحديث خاصة لم يعرف الحياة السياسية الديمقراطية إلا لفترات خاطفة، فإن شيئاً من ثقافة الاعتراف بالاختلاف وحقوق المعارضة والرأي الآخر لم يترسخ، بل تكرست ثقافة الانقلابات والثورات والتآمر، التي أعطتنا الأنظمة السلطانية المحدثة. وهذه الأخيرة لا يمكن لها بطبيعتها إلا أن تنظر بعين الريبة إلى أية دعوة إصلاحية مهما كان لها من طابع سلمي.

لكن الأمر مختلف في العالم من حولنا، فحيث تسود الحياة السياسية الديمقراطية، ويتوفر للمعارضة الحق في المشاركة، فإن شعار التغيير رفع في العديد من البلدان ولم يكن موضع تشكيك أو اتهام وطني.

تلك إذن مسألة سياقات مختلفة، سياق يعترف بالآخر وبحقه في المعارضة وإبداء الرأي، فلا يرى في شعار التغيير اتهاماً ولا تأمراً. وسياق آخر يحتكر قيادة الدولة والمجتمع، ويستمر في وضعهما في حالة طوارئ منذ أكثر من ٤٧ عاماً، فلا يستطيع أن يرى في شعار التغيير إلا عدواً مبيهاً!

هكذا، لم يكن ظهور إعلان دمشق أواخر عام ٢٠٠٥ خطوة مفاجئة ولا نزوعاً مغامراً، بل كان نتوجاً لنضالات الديمقراطيين السوريين وحراك المجتمع السوري، وتعبيراً عن حاجة عميقة للإصلاح، ما زالت ماسة ومطروحة على جدول أعمال السوريين، بغض النظر عن يبلورها ويأخذ بها. وسواء كان إعلان دمشق قد ظهر أم لم يظهر بشكله ومحدداته المعروفة، فقد كان لابد لتلك الحاجة أن تجد من يفصح عنها طال الزمن أم قصر، وقد أن الأوان لإدراجها في إصلاحات برنامجية لجميع جوانب المجتمع السوري، وهذا ما أكدته معظم أولئك العائدين إلى الحرية، ممن تسنت لهم فرص التصريح، ومنهم الكاتب وعضو المجلس الوطني فايز سارة، حين عبر باختصار عن ذلك: إن تجمع إعلان دمشق هو إطار للمستقبل وليس جزءاً من الماضي، وهو إطار للنقاش بين جميع السوريين بمختلف انتماءاتهم من أجل الحوار حول سبل تصحيح أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بلاغ صادر

عن المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعه الاعتيادي وتضمن جدول أعماله العديد من القضايا السياسية والتنظيمية.

فعلى الصعيد الكردي أكد المجلس العام على موقفه الرامي إلى عقد مؤتمر وطني كردي وفق مشروع الرؤية المشتركة المتفق عليها، وبحضور كافة الأحزاب الكردية دون استثناء ومشاركة المستقلين من فعاليات المجتمع الكردي لصياغة برنامج سياسي موحد للحركة الكردية، وانتخاب ممثلين للشعب الكردي في سوريا تكون هي المرجعية السياسية في البلاد بغية التخلص من حالة الانقسام الداخلي في الصف الكردي ومن حالة إشكالية تعددية الخطاب السياسي الكردي.

كما توقف المجلس العام مطولاً على التصريحات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية حول الكرد والتي أكد فيها بان الأكراد ليسوا سياحاً أو مقيمين مؤقتين بل هم جزء أساسي من نسيج الشعب السوري، ودعا في تصريحاته إلى الانفتاح على الكرد في كل من سوريا و تركيا، وفتح قنوات للحوار مع الأطراف المعنية فيها.

إن المجلس العام يثمن عالياً هذه التصريحات لرئيس الجمهورية فإنه يدعو بان تترجم هذه التصريحات على ارض الواقع من خلال جملة من الإجراءات أولها إعادة الجنسية للمجردين منها بموجب إحصاء عام ١٩٦٢، والانفتاح على الشعب الكردي من خلال فتح قنوات للحوار والتواصل معه، مما سيساهم في تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ مفاهيم وقيم العيش المشترك بين أبناء الشعب السوري.

كما ناقش المجلس العام وضع التحالف التنظيمي والجماهيري وفي هذا السياق فإن المجلس أكد مجدداً على ضرورة تفعيل هيئات التحالف ولجانته المختصة وتكثيف اللقاءات والحوار مع مختلف القوى والأحزاب السياسية في البلاد.

واتخذ المجلس العام للتحالف في ختام اجتماعه جملة من القرارات والتوصيات التي تهدف إلى تفعيل دوره السياسي والجماهيري.

٢٠١٠/١٢/٢٢

المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

هيئة تحرير النداء

٢٠١٠/١٢/١٤